السيناريو المشبوه مستمر..

لم يحدث في تونس ولا في مصر ولا في سوريا ما بات يعرف هذه الأيام بـ«ثورة المؤسسات».. هي ابتكار يمني ٪100، تنم عن قدرة يمنية عالية في مجال التأزيم وتعميق الازمات، هم يلحقونها بالثورة وإنجاز أهدافها ومطالبها، بينما العقلاء ومن يحترمون النظام والقانون، يلحقونها بالفوضى الهدامة.. هي امتداد لأرحب ونهم والحصبة، امتداد للمتاريس واحتلال الشوارع والمدارس والجامعات، هي امتداد لتدمير النفوس والضمائر، وإعلاء سقف ثقافة الشللية والمزاجية وكسر النظام والقانون، هي امتداد لثقافة القوة والغلبة والإقصاء، انتقلت من دائرة القبيلة الى دائرة المؤسسة تمهيداً لأن تصبح ثقافة حكم لدولة القبيلة اليمنية الاسلامية.. اندلعت فوضى المؤسسات في اليمن على نطاق واسع بشكل مفاجئ بدون سابق انذار، وهناك صحف تهلل وتبارك وتقدس هذه الفوضى وهي ذات الصحف من هللت وجللت بالامس القريب لمسؤولي هذه المؤسسات بشكل يفوق الاطراء الى حد النفاق.

محمد علي عناش

الاعتداء على المؤسسات امتداد لما يتعرض له الجيش في أرحب ونهم وتعز

المشترك انتقل من احتلال الشوارع إلى احتلال المؤسسات

انحياز المؤتمر للتسوية والإصلاحات يعد ثورة حقيقية

سنعمل من الاسبوع القادم على فتح حلقات مسلسلة عن هذا الموضوع، ننزع بها أقنعة ونكشف وجوهاً أخرى للعبث، وعاهات كثيرة في الضمائر لأنه الوطن هو من يدمر ويعبث به، ولأنه النظام والقانون هو من يداس تحت الاقدام باسم التغيير والتطهير والتصحيح.

ففي أكثر من قطاع أمني وقطاع مدني تعد الجنود والموظفين والعاملين مسألة الاعتصامات أمام المؤسسات الى إغلاق هذه المؤسسات بالقوة وبالقوة المسلحة ومنع مسؤوليها من دخولها واحتجازهم بداخلها حتى يقدموا استقالاتهم أو يعلنوا الولاء لطغمة التأزيم من تعودوا ان يعملوا خلف الكواليس ويفكروا بعقلية المصارعين والمتربصين..

لا ننكر أن هناك فاسدين ومؤسسات ينخرها الفساد، وكم كنا نتمنى أن يحدث التعبير عن فساد المؤسسات بشكل سلمي في فترة سابقة منذ ما قبل الأزمة، وفي إطار برنامج مشترك للاصلاح المالي والإداري، وحتى في ظل حكومة الوفاق الوطني وعلى أساس من الشراكة في البناء والتصحيح، كنا سنعتبرها ثورة تصحيح ضد كل فاسد ثبت تورطه في قضايا فساد ونهب للمال العام، وأكيد أن القائمة كانت ستشمل الكثير من الفاسدين نزلوا الى الساحات للاحتماء بها، فما كان من الاصلاح الا أن ميّع ثورة الشباب التي كانت ستفضي، لا محالة، الى ثورة اصلاحات وطنية كبرى، فجعل من هؤلاء الفاسدين قادة ثورة يتصدرون المشهد الثوري ويعبرون عنه، رغماً عن إرادة الشباب وطموحاتهم النبيلة والبريئة.

أما أن تحدث الاحداث بهذا الشكل الفوضوي، وبهذه الروح الانتقامية والاجتثاثية، وبهذه الوتيرة الممنهجة بهمة عالية، كونها تستهدف مؤسسات حساسة وتستهدف المستوى الوسطي للهيكل الإداري للدولة، ندرك تمام الادراك المغزى الجهنمي من ذلك والذي يتمثل في:

١- كون هذه المستوى هو محور التعاملات والعلاقات المختلفة مع السلطات المحلية على مستوى المحافظات، ومحور الاشراف والمتابعة للمستويات التنفيذية الدنيا في المديريات، كما يعتبر حلقة الربط والاتصال مع المستويات المركزية العليا، بالاضافة الى أنه يعتبر مركز تدفق المعلومات والبيانات للحفظ والتوثيق.

ضرب الهيكل الوسطي للدولة يهدف الى قطع حلقة الاتصال مع السلطات بالمحافظات والمديريات

٢- تصفية الوجود المؤتمري وكذا الشخصيات الوطنية المستقلة والمنتمين لأحزاب التحالف في هذا المستوى التنفيذي المهم، تمهيداً للتصفية الشاملة في جميع المستويات الادارية وخاصة المهمة والحساسة، وهذا يعتبر تنفيذاً عملياً لما صرحت به توكل كرمان من على قناة «الجزيرة» بأن الثورة سوف تصل الى مستوى رؤساء الاقسام..

٣- العمل على إرباك الوزارات التي يديرها وزراء المؤتمر وإحداث الاضطرابات فيها، بغرض شل فاعلية الوزراء وإفشالهم في تنفيذ مهامهم.

ومن مجمل هذه النقاط تتجلى الحقيقة وتتكشف الطموحات والنوايا، في أن ما يسمى «ثورة المؤسسات» ما هي الا انعكاس لتوجه انقلابي من داخل مؤسسات الدولة، وهو انقلاب بلا كلفة، إذا استمر بنفس الوتيرة فإنه سوف يفرض في النهاية أمراً واقعاً، إما التسليم أو تنفيذ الانقلاب المسلح حينها سيكون الطرف الآخر قد أنهك وفقد الكثير من أدواته وانهار حزبه المؤتمر الشعبي العام الذي لن يترك له أية فرصة لالتقاط أنفاسه وتجميع قواه، وبالتالي سيصبح أمامه خياران لا ثالث لهما كل منهما أمرّ من الآخر، إما التسليم والانصياع للمنقلبين أو الدخول في مواجهات مسلحة، بعض الانظمة عندما تجد نفسها في نفس هذا المأزق تفضل خيار التسليم خاصة عندما يكون الطرف المنقلب متجانساً ولديه مؤهلات كافية لإدارة البلد دونما إرباك، لكنه على العكس تماماً في الحالة اليمنية، بمعنى أن خيار المواجهة سيكون خياراً وطنياً، والسبب هو التنصل عن المبادرة الخليجية أن يكون هناك تسوية وحكومة وفاق وطني، وفي نفس الوقت يكون هناك مسيرات ومتاريس وتمترس وضرب كهرباء وفوضى مؤسسية واجتثاث حزبي وتقطعات قبلية، إذاً ذهنية المتربص والانقلابي والمراوغ هي السبب، فمازالت متوقدة تشعل الحرائق هنا وهناك.

يواجه المؤتمر مؤامرة لاجتثاثه تنظيمياً وجماهيرياً

النوايا والمقاصد في «ثورة المؤسسات» لم تكن حسنة وصادقة، ساهم الاعلام الفوضوي الذي اسقط قيم المهنة في الترويج لها والدفع بها في هذه الاتجاهات والمسارات، كما أنها لا تعبر عن غاية نبيلة في شكلها، ومضمونها، وإنما هي امتداد لتفاهة التدليس التي تجيد رسم الصورة وإبداع الشكل المثالي، بينما المضمون والجوهر هابط.. هي كذلك ثورة المؤسسات عبرت شكلاً بأنها ثورة تصحيح ضد الفساد، لكنها مضموناً لا تعبر إلا عن حقائق مقرفة عناوينها ما يلي: الشللية أبرز مظاهرها، مدفوعة الثمن بمال مدنس، وجه آخر للانقلاب المسلح والفوضى الهدامة، عملية ممنهجة تستهدف اجتثاث المؤتمر الشعبي العام داخل مؤسسات وأجهزة الدولة ليسهل بعد ذلك تمزيقه واجتثاثه تنظيمياً وجماهيرياً وهذه العملية قد حققت نجاحاً كبيراً داخل المؤسسة الاعلامية الرسمية الفضائية والاذاعية والصحفية.

على الجميع أن يتفحصوا بشكل دقيق أحداث الازمة منذ بدايتها حتى الآن للوقوف على حجم الامكانات المادية الكبيرة لطرف التأزيم والانقلاب، كيف وظفت في عمليات التخريب بما فيها تخريب وإفساد النفوس والضمائر، واستقطاب الذوات المنهزمة في كل قطاع، وترويض استعدادها النفسي والقيمي كي تمارس الفوضى والتخريب الممنهج، وكان قطاع الاعلام اليمني، رسمياً وغير رسمي، أكثر القطاعات المستهدفة بالترويض وشراء الولاءات والذمم، كي تمارس التزييف وقلب الحقائق والتحريض على العنف وباسم الثورة والتغيير والحرية، فأصبح لا فرق بين من يكلف بضرب وتدمير أبراج الكهرباء في نهم ومأرب طوال عشرة أشهر من الفوضى، وبين من ظل يكتب ويذيع وينشر ويزيف الحقائق ويروج لاسطورة العقاب الجماعي على الشعب، الجميع تلوثوا حتى التخمة بمال مدنس ومن خزنة واحدة، كي يمارسوا التخريب والتدمير كل بطريقته وقدرته، وحجم ما يلحقه من ضرر.

صدرت مؤخراً تصريحات الحكومة، ان الكهرباء في اليمن تحتاج الى اكثر من ٦٠ مليار ريال لاصلاح ما دمره هذا الترويض البشع للنفوس والضمائر..

من هذا المنطلق أدركنا منذ البداية ان الذي يستهدف المنشآت بالنهب، والتدمير، ويعتدي على الشبكة الكهربائية ويحتل المدارس والجامعات ويعتقل شباب الساحات ويعتدي عليهم بالهراوات ويحرق خيامهم، لا يمكن ان يكون ثورياً وطنياً ولا يمكن أن نأمن على مستقبلنا منه، فانحزنا منذ البداية لخيار التسوية والوفاق الوطني وخيار الاصلاحات وهو في حد ذاته ثورة حقيقية إذا ما حسنت النوايا وصدقت التوجهات وامتلك الجميع إرادة وطنية للتغيير، غير أن ما يسمى بثورة المؤسسات التي أطلت برأسها مؤخراً تثبت أن سيناريو الاهداف المشبوهة مازال قائماً والمخرج مازال فاعلاً ويشتغل بوتيرة عالية .. ترى هل فوضى المؤسسات هي آخر الاوراق التي تستخدمها الاطراف الرافضة للتسوية ؟ أم أن هناك أوراقاً أخرى كثيرة ستفاجئنا بها قادم الايام؟

هناك إنهاك ممنهج للمؤتمر وممول بمال مدنس

أكيد لايزال في الجعبة الكثير ما دامت الارادة الوطنية مفقودة والضمير الوطني لم يصح بعد، فالرافضون للتسوية والحل السياسي التوافقي يشعرون أنهم تضرروا منها وأنها لم تحقق وتلب أهدافهم وطموحاتهم التي أرادوا أن يحقّقوها بقوة السلاح ومنطق الانقلاب، فأعاقتهم التسوية وتجاوزتهم لأنها انتصرت لخيار العقل وإرادة الشعب ومصلحة الوطن ولم تنتصر لإرادة الافراد والمصالح الشخصية والحزبية، انتصرت لإرادة التغيير السلمية التي يجب أن تشيع في وعي وثقافة الجميع وتبلور طموحاتهم وأهدافهم النبيلة والصادقة، الا أنه السيناريو المشبوه مازال قائماً والمال المدنس الذي يتدفق من هنا وهناك مازال فاعلاً يخرب ويدمر في الذات والموضوع.

بروفايل

■ **علي أحزاب اللقاء المشترك أن تحدد ماذا تريد، هل تريد حكومة انقاذ وطني؟ أم تريد إصلاحا شاملاً للأوضاع؟ والمؤتمر الشعبي سيرحب بأي شيء يخدم الصالح العام ؟قال لهم المؤتمر تعالوا شاركوا في الحكومة، قالوا انهم لن يشاركوا فيها ، قلنا لهم عليكم أن تطرحوا رؤيتكم على الحزب الحاكم وحاولوا فرضها على الحزب الحاكم بالحوار.**

نصر طه مصطفى صحيفة «الثوري» العدد (٢٠٦٦) ٢٧/٨/٢٠٠٩م

■ **البعض يعلق كل شيء على موضوع القائمة النسبية في الانتخابات، لكن السؤال ما الذي ستأتي به القائمة النسبية للمعارضة، ربما ستجلب للاصلاح ثلاثين أو أربعين مقعداً فوق الموجود، كما ستجلب للحزب الاشتراكي عشرة أو عشرين مقعداً، لكن هل هذا سيحل مشاكل البلد مشكلة البلد أعمق من هذه القضية.**

نصر طه مصطفى صحيفة «الثوري» العدد (٢٠٦٦) ٢٧ أغسطس ٢٠٠٩م.

جريمة النهدين أمام العدالة

محمد شرف الدين

< جريمة ارهابية شنيعة وبشعة وغير مسبوقة بحجم وطبيعة جريمة مسجد النهدين من حيث التخطيط والتنفيذ ومن استهدفتهم، كان لابد أن تأخذ التحقيقات فيها مسارات عدة ويستعان في تفكيك خيوطها ومعرفة المتورطين فيها بخبرات أمنية عالمية تتناسب مع نوعيتها التي قل مثيلها في التاريخ.. وأخيراً استكملت التحقيقات وسلم الملف الى النيابة التي عليها أن تسرع من إجراءاتها لتأخذ العدالة مجراها ويضبط أولئك المتآمرون القتلة الذين تجردوا من كل القيم الدينية والوطنية والانسانية باقترافهم تلك الجريمة في بيت من بيوت الله وفي أول جمعة من شهر رجب الحرام.. والمستهدفون بها وعلى رأسهم فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وكبار مسؤولي الدولة، ولولا رعاية الله وحفظه لكان اليمن والشعب قد اندفع الى أتون عاصفة هوجاء لا تبقي ولا تذر، فمن أقدم على ارتكاب تلك الجريمة انما يضرب اليمن في وحدته وأمنه واستقراره.. وفي حاضره ومستقبله.. وهذا ما أراده من دبر وخطط وأقدم على القيام بعمل مشين وغادر وحاقد يجعل كل هؤلاء خارج توصيف الانتماء الى البشر بل هم كائنات إجرامية وارهابية شيطانية خلقت لكي تقتل وتدمر وتخرب وتعيث في الارض فساداً لا يردعها رادع إلا باستئصالها، ولأن الغاية ليست الرد على الغل بالغل والحقد بالحقد، وإنما التأكيد على التمسك بالنظام والقانون وإحقاق العدل النابع من حرص مسؤول على اليمن وأبنائه.

في هذا السياق اتخذت جريمة جامع النهدين طابعاً دستورياً وقانونياً يتجسد فيه الوعي والإدراك العالي بضرورة الحفاظ على مكتسبات وإنجازات بناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة على أساس نظام ديمقراطي تعددي واحترام السلطة القضائية التي هي أحد مكوناتها الثلاثة.. لتتجلى من خلال هذا الفارق الذي لا يقبل المقارنة بين من اقترفوا تلك الجريمة ديناً وقيماً واخلاقاً ومن أقدم على ارتكاب تلك الجريمة، وهذا بحد ذاته كافٍ لمعرفة ماهية تلك الكائنات والتي يجب أن يكون هناك موقف وطني شامل باتجاه سرعة محاكمة أولئك المجرمين لأن في ذلك إحقاقاً للحق والعدل والخير في مواجهة الدمويين ونزعات الكراهية وثقافة الغدر والغل والحقد الذي يكنه أولئك القتلة والمجرمون الذين يتجسد فيهم الشر في أقبح مظاهره.

ومن هنا فإن سرعة تقديم مرتكبي تلك الجريمة للمحاكمة هو انتصار للوطن ولأمنه واستقراره ولوحدة أبنائه ولحاضره وغد أجياله.

أنيس يحيى:

حزب الإصلاح عاجز عن بناء دولة عصرية ويجنح لإلغاء الآخر

إقصاء وتهميش الإصلاح لأحزاب المشترك يهدد تحالفهم

< انتقد القيادي الاشتراكي أنيس حسن يحيى السياسة التي يتبعها التجمع اليمني للإصلاح في إقصاء وتهميش شركائه في اللقاء المشترك وتماهيه مع القبيلة.. داعياً قيادة الإصلاح إلى معالجة هذا «العيب الخطير»؛ الذي يهدد اللقاء المشترك وقد يتسبب في انفراطه..

وأشار أنيس حسن يحيى إلى أن أحزاب اللقاء المشترك عبارة عن تحالف سياسي جمع «الإسلاميين» و«قوى الحداثة» في خندق واحد.. معيباً على (الإخوة في التجمع اليمني للإصلاح أنهم لم ينتبهوا لما يثيره الحضور الطاغي لهم في الحياة السياسية باليمن من مخاوف لدى الجيران وعند الغرب تحديداً، وفي الأوساط الشعبية الواسعة لاحتمال أن تسود مفاهيم لا تمت للعصر بصلة).

وتطرق في مقال نشرته صحيفة «الثوري» بتاريخ ٢٠١٢/١/٥م بعنوان (تحالف الإسلاميين وقوى الحداثة في اليمن) إلى التوجهات الفكرية داخل التجمع اليمني للإصلاح، (حيث يتواجد في صفوفه سلفيون ووهابيون وإسلاميون وسطيون معتدلون).. موضحاً أن الإصلاح يضم- وفي قاعدته تحديداً- قوى شابة ذات ميول حداثية، وقطعاً سيواجه هؤلاء مقاومة شديدة داخل حزبهم من قبل التيار السلفي المتشدد في توجهاته الفكرية البعيدة تماماً عن روح العصر.

وأكد أنيس يحيى أن أخطر ما يهدد تحالف الإسلاميين وقوى الحداثة داخل اللقاء المشترك وفي إطار ما يسمى بـ«المجلس الوطني لقوى الثورة»، هو غياب الحوار المعمق والمكثف والجاد داخل أطر المجلس الوطني لقوى الثورة وداخل كل حزب من أحزاب المشترك..

وانتقد أنيس يحيى حزب الاصلاح على إقصائه وتهميشه لشركائه في المشترك، حيث قال: «أعيب على التجمع اليمني للإصلاح اندفاعه كثيراً في تهميش الآخرين من مكونات اللقاء المشترك..

كما انتقد في نفس الوقت تماهي حزب الإصلاح مع القبيلة التي قال: «إن قسماً منها استحوذ على ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ومع اندلاع الثورة الشبابية بسط قسم من القبيلة نفوذه عليها».

أنيس حسن يحيى وهو يتحدث عن القبيلة والرهان الخاسر عليها في بناء دولة مدنية عصرية، عاب على الإصلاح (تماهيه مع القبيلة إلى درجة تشعر معها بأن هذا الحزب سيكون- قطعاً- عاجزاً عن بناء دولة يمنية عصرية، في حال استلامه الحكم).. مضيفاً بقوله: «وتتفهم قوى الحداثة حق هذا الحزب في الحكم، غير أن قوى الحداثة تحذر من جنوحه إلى إلغاء الآخر وتغييبه أو تهميشه، كما يجري اليوم في عدد من الساحات».